|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2017جنيف، 25-15 مايو 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C17/122-A** |
| **23 مايو 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| محضر موجز للجلسة العامة الخامسة |
| الجمعة، 19 مايو 2017، من الساعة 09:05 إلى الساعة 12:05 |
| **الرئيسة**: الدكتورة إ. سبينا |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **مواضيع المناقشة** | **الوثائق** |
| 1 | تقرير رئيس فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت | [C17/51](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0051/en) و[C17/88](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0088/en) و[C17/90](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0090/en) و[C17/91](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0091/en) و[C17/103](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0103/en) و[C17/105](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0105/en) |
| 2 | البيان الذي أدلى به وزير الاتصالات في نيجيريا | - |

# 1 تقرير رئيس فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (الوثائق [C17/51](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0051/en) و[C17/88](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0088/en) و[C17/90](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0090/en) و[C17/91](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0091/en) و[C17/103](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0103/en) و[C17/105](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0105/en))

1.1 عرض رئيس فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG‑Internet) الوثيقة C17/51 التي تلخص نتائج الاجتماعين الثامن والتاسع للفريق. ودُعي المجلس إلى تقديم إرشادات بشأن موضوع التشاور المفتوح المقبل، إذ لم يتمكن الفريق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الموضوعين قيد النظر، وهما "سد الفجوة الرقمية بين الجنسين" و"اعتبارات السياسات العامة المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)".

2.1 وعرض عضو المجلس من الهند الوثيقة C17/88 التي توضح دعم الهند لاعتبارات السياسات العامة المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت كموضوع للتشاور المفتوح المقبل.

3.1 وعرض عضو المجلس من الصين الوثيقة C17/90 التي يُقترح فيها أنه ينبغي للفريق، عند تحديد المواضيع التي ستجرى مشاورات مفتوحة بشأنها، أن يعطي الأولوية للمواضيع الواردة في القرار 1305 (2009)، لا سيما المواضيع التي لم تكن قد نوقشت بعدُ؛ وأنه يجوز للفريق زيادة عدد المواضيع التي ستُناقش في إطار كل تشاور مفتوح، حسب الاقتضاء، شريطة إمكانية ضمان جودة المشاورات.

4.1 وعرضت ممثلة الولايات المتحدة من أعضاء المجلس الوثيقة C17/91 وأوضحت تأييدها المتواصل لتحديد موضوع واحد للمشاورات المفتوحة. وقالت إن الولايات المتحدة تقترح مناقشة الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما المقصد 5.ب، في إحدى المشاورات المفتوحة المقبلة.

5.1 وعرض عضو المجلس من المملكة العربية السعودية الوثيقة C17/105 التي يُقترح فيها أن يخضع الموضوعان قيد النظر لعملية التشاور المفتوح المقبلة التي ينبغي إطلاقها فور انتهاء دورة المجلس لعام 2017.

6.1 وأقر أعضاء المجلس بأهمية الموضوعين قيد النظر رغم تباعد وجهات النظر. وأشار بعض أعضاء المجلس ومراقبان إلى أن قضايا الجنسين من أولويات الاتحاد، بيد أن مسألة سد الفجوة الرقمية بين الجنسين قد أُغفلت مراراً كموضوع للمشاورات المفتوحة، وقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال. وعلاوةً على ذلك، أُنجز بالفعل قدر كبير من الأعمال المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) في قطاعيْ تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، وينبغي استكمال الدراسات ذات الصلة قبل أن ينظر فريق العمل في المسألة. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن موضوع الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت موضوع حساس ويتجاوز أحياناً ولاية الاتحاد. بيد أن أعضاء آخرين لاحظوا أن قضايا الجنسين تعالج في العديد من المنتديات الأخرى للأمم المتحدة، في حين يمثل الاتحاد الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي لها الصلاحية لمناقشة الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت. وتؤثر هذه الخدمات بشكل كبير على الاتصالات المحلية والدولية وينبغي إيلاء الأولوية لاعتبارات السياسات العامة المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت بما في ذلك قضايا الأمن والخصوصية وتدابير منع إساءة الاستعمال. وهذه الخدمات من شأنها أيضاً أن تساعد على تعزيز إقبال النساء على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية. ومن اللازم أيضاً معالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الخدمات وكذلك الاعتبارات المتعلقة بجودة الخدمة.

7.1 وقال عدد من أعضاء المجلس ومراقبان إنه ينبغي معالجة موضوع واحد فقط في عملية التشاور المفتوح المقبلة. وأشار أعضاء آخرون إلى القائمة الواسعة بالمواضيع المحددة في الملحق 1 بالقرار 1305 للمجلس فاقترحوا، سعياً إلى المصلحة، النظر في كلا الموضوعين بالتوازي شريطة ألاّ يكون هذا النهج مضراً بعملية المناقشة. وحذر بعض أعضاء المجلس من هذا الإجراء الذي من شأنه أن ينشئ سابقةً ويقلص الوقت المخصص للمناقشة ويؤثر على مستويات المشاركة.

8.1 وردّاً على سؤال طرحه أحد المراقبين، قال رئيس الفريق إن النظر في موضوعين خلال عملية التشاور المفتوح لن ينشئ أي عبء إضافي للفريق. وينبغي أن يكون من الممكن النظر في الموضوعين خلال الجولة المقبلة من المشاورات المفتوحة.

9.1 واقترح عدة أعضاء في المجلس ومراقب واحد أن يجري فريق العمل تشاوراً مفتوحاً بشأن اعتبارات السياسات العامة المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت قبل التشاور المفتوح بشأن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

10.1 واقترحت الرئيسة بأن يكون التشاور بشأن موضوع سد الفجوة الرقمية بين الجنسين في الفترة من يونيو إلى سبتمبر 2017، أما التشاور بشأن موضوع اعتبارات السياسات العامة المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، فينبغي أن يجري في الفترة من أكتوبر 2017 إلى يناير 2018.

11.1 وأيد بعض أعضاء المجلس اقتراح الرئيسة وأشاروا إلى أنه ينبغي لفريق العمل، لا للمجلس، إمعان النظر في المسائل المتعلقة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت. واعترض أعضاء آخرون على اقتراح الرئيسة.

12.1 واقترحت الرئيسة أن يجري رئيس فريق العمل مشاورات غير رسمية وأن تناقَش المسألة مرة أخرى في اجتماع لاحق.

13.1 و**اتُّفق** على ذلك.

14.1 وعرض عضو المجلس من المملكة العربية السعودية الوثيقة C17/103 التي يُقترح فيها أن توفر الأمانة تحليلاً مفاهيمياً شاملاً للقضايا التي تناولتها الردود الواردة بشأن المشاورات المفتوحة على الخط وللنقاط المتفق عليها والشواغل المثارة، من أجل تيسير نظر فريق العمل بإمعان في جميع الآراء خلال اجتماعاته الحضورية وتحسين الكفاءة.

15.1 وأيد عدة أعضاء في المجلس ومراقب واحد المقترح الذي يتماشى، من وجهة نظرهم، مع الممارسة الحالية للأمم المتحدة.

16.1 واعترض أعضاء آخرون على المقترح. ووفقاً للقرار 1344 (المعدّل في 2015)، تُقدَّم جميع المدخلات ذات الصلة الواردة من أصحاب المصلحة إلى فريق العمل لكي ينظر فيها، وتتاح له جميع مدخلات التشاور المفتوح. والوثيقة الوحيدة الأخرى المسموح بها هي الوثيقة الجامعة للردود. وأثبت هذا الترتيب فعاليته. فقد يكون من المفيد إجراء تحليل إحصائي للمشاركة بحسب المنطقة مثلاً، ومع ذلك فإن الوثيقة الجامعة للردود الحالية هي الوسيلة الأكثر فعاليةً لإبراز جميع النقاط المتفق عليها والشواغل.

17.1 وشدد عدد من أعضاء المجلس على أهمية ضمان المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة. وأشار أحد المراقبين إلى أن فريق العمل لا يشمل أعضاء القطاعات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين وأن مداولاته لا تتسم بالشفافية، مما لا يمثل طريقة جيدة لإجراء مناقشات بشأن السياسات العامة.

18.1 واقترح متحدثان استعمال التطبيقات التكنولوجية الحالية كوسيلة تساعد الأمانة وفريق العمل على استخلاص معلومات من المدخلات الواردة.

19.1 وفي ظل عدم التوصل إلى توافق في الآراء، اقترحت الرئيسة تسجيل الآراء المتباعدة المعرب عنها في المحضر الموجز وإحالة المسألة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 من أجل البت فيها.

20.1 وأيد العديد من أعضاء المجلس هذا الاقتراح. وبموجب القرار 102 (المراجَع في بوسان، 2014)، يكلَّف المجلس بمراجعة قراره 1344 الذي يحدد إجراءات المشاورات المفتوحة. وأضاف أحد المراقبين، مشيراً إلى أن القرار 102 (المراجَع في بوسان، 2014) يجسد اتفاقاً توفيقياً تم التوصل إليه في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014، إلى أن أيّ مقترحات لتعديل هذا الاتفاق يجب أن تُعرض على مؤتمر المندوبين المفوضين. وأعرب أعضاء آخرون في المجلس ومراقب واحد عن دهشتهم لضرورة إحالة أمر بسيط يتعلق بأساليب عمل الفريق إلى مؤتمر المندوبين المفوضين. فالقرار 102 يعطي تعليمات واضحة بحيث يتسنى تنفيذ القرار 1344 للمجلس. ونظراً إلى ضيق الوقت المخصص لاجتماعات الفريق، فإن من المنطقي أن يُطلب من الأمانة إجراء تحليلات وقائعية للمدخلات الواردة خلال المشاورات المفتوحة على الخط. وينبغي أن يتخذ المجلس قراراً بشأن هذا الأمر.

21.1 ولـمّا انقسمت آراء أعضاء المجلس بشأن اقتراح الرئيسة، ارتأت الرئيسة إمكانية أن يطلب المجلس من الأمانة إعداد طريقة لإجراء هذه التحليلات، لكي ينظر فيها الفريق في اجتماعه المقبل في سبتمبر 2017.

22.1 وحظي هذا الاقتراح بتأييد العديد من أعضاء المجلس بمن فيهم رئيس الفريق. وذُكرت الطرق التي تستخدمها حالياً أفرقة أخرى في الاتحاد كنماذج جيدة للتحليل في إطار المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وكبديل لذلك، يمكن الاحتفاظ بالتجميع الحالي مع دعوة الأمانة إلى إجراء تحليل بسيط. واقترح أحد المراقبين، معتبراً أن ليس هناك ما يدعو إلى الشك في حياد الأمانة، أن يُطلب من الأمانة إعداد ملخص للمدخلات الواردة من أجل تقديمها على أساس تجريبي إلى الاجتماع المقبل للفريق؛ وإذا تبين أن المنتج غير مفيد، فإن من الممكن اتخاذ قرار بإحالة المسألة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في دورة المجلس لعام 2018.

23.1 وفي ظل عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات المقبلة، اقترحت الرئيسة أن يجري رئيس الفريق مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس بهدف التوصل إلى قرار في دورة المجلس الجارية.

24.1 و**اتُّفق** على ذلك.

# 2 البيان الذي أدلى به وزير الاتصالات في نيجيريا

1.2 أدلى السيد عبر الرحيم أديبايو شيتو، وزير الاتصالات في نيجيريا، ببيان يمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي:
<http://www.itu.int/en/council/2017/Documents/SR/Nigeria.doc>. وأعلن أن بلاده ستقدم مرشحاً لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات.

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام: ه. جاو | الرئيسة:إ. سبينا |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_